



الأخ الفاضل / د. رشدي وادي حفظه الله
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ تقارير اقتصادية العدد التاسع عشر

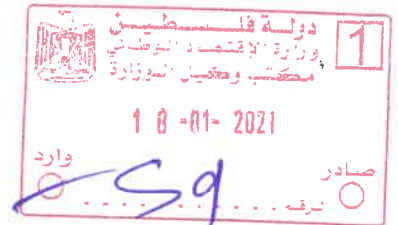
تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد التاسع عشر للإدارة العامة للدراسات والتخطيط.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

أسامة نوفل / عنه

2021/1/18

مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط



مرفق طيه:

تقارير اقتصادية العدد التاسع عشر

نسخة لـ

الملف



ملخص

التقارير الاقتصادية العدد التاسع عشر

مؤشر دورة الأعمال لشهر ديسمبر 2020: تراجع مؤشر دورة الأعمال في كانون الأول الماضي، متأثراً خصوصاً بتراجعها في الضفة الغربية، رغم ثبات نسبي في قطاع غزة؛ حيث هبط المؤشر الكلي إلى نحو -39.4 نقطة قياساً لقراءة -29.4 نقطة في نوفمبر، ففي قطاع غزة، سجلت مؤشرات الأنشطة الاقتصادية تحركات طفيفة في المجمل، سواء بالتحسن أو بالتراجع، أسفرت عن تغير محدود في المؤشر الكلي، مرتفعاً من قراءة -48.6 نقطة في نوفمبر إلى -47.5 نقطة في شهر ديسمبر من العام 2020.

أسعار صرف الدولار: بعد هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي إلى مستوى تاريخي في الأسابيع السابقة حيث بلغ 3.14 شيكل فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، إلى أعلى سعر منذ نحو اسبوعين حيث بلغ سعر الصرف 3.26 ويأتي هذا التحسن في أسعار الصرف لصالح الدولار، مع إعلان بنك إسرائيل المركزي عزمه شراء 30 مليار دولار من الأسواق المحلية خلال العام الجاري، لوقف هبوط الشيكل الحاد.

الشيكات المرتجعة في فلسطين خلال 2020: بلغت إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة في فلسطين ضمن القنوات الثلاث (المقاصة، داخل البنك وفروعه، والشيكات مع إسرائيل) 2.07 مليار دولار أمريكي. وشكلت نسبة الشيكات المرتجعة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص (الصرف)، 11.6% خلال العام الماضي، مقارنة مع 10% خلال العام السابق له 2019. وبلغ عدد أوراق الشيكات المرتجعة في السوق الفلسطينية نحو 1.431 مليون ورقة مرتجعة، بينما بلغ عدد الأوراق المقدمة للصرف عبر القنوات الثلاث 8.038 ملايين ورقة.

قروض البنوك على الحكومة الفلسطينية: بلغت إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المستحقة على الحكومة الفلسطينية لصالح البنوك العاملة في السوق المحلية، 2.17 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر الماضي؛ حيث ارتفعت القروض على أساس شهري من 2.038 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2020. وعلى أساس سنوي، صعدت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك للحكومة بنسبة 56.1% ارتفاعاً من 1.393 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر 2019.

الاحتياطيات الرسمية لدى سلطة النقد الفلسطينية: تتوزع الاحتياطيات لدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي عادة بين الذهب النقدي والنقد الأجنبي والسندات والاذونات إضافة إلى أي موجودات معترف بها دولياً تصنف كاحتياطي دولي فيما احتياطيات فلسطين فقط النقد الأجنبي والسندات؛ فقد بلغت حوالي 697 مليون دولار منها (587.4 مليون) احتياطي النقد الأجنبي و(109.7) مليون احتياطيات أخرى سندات.

الشركات: الشركات في بورصة فلسطين خلال عام 2020: تصدر سهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، الشركات الأكثر هبوطاً من حيث القيمة السوقية لسهمها خلال العام الماضي، من إجمالي الشركات المدرجة (46 شركة) حيث تراجعت قيمة السهم السوقية بنسبة 29.09% خلال العام الماضي إلى 78 سنتاً نزولاً من 1.10 دولار في مطلع تعاملات 2020. وجاء سهم البنك الوطني في المرتبة الثانية؛ الذي تراجع بنسبة 20.53% إلى 1.51 دولاراً نزولاً من 1.90 دولاراً

**مشاريع وتمويل:**

تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: استأنفت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار بوزارة الاقتصاد الوطني بغزة استقبال طلبات تمويل المشاريع الصغيرة بنظام القرض الحسن؛ حيث تمويل الهيئة المشاريع الزراعية والصناعية والخدماتية، كما يتم تمويل المشاريع بنظام القرض الحسن وبدون أي رسوم إدارية.

برنامج إسناد الطارئ: أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني عن إطلاق المرحلة الثانية بحجم 10 مليون دولار من برنامج "إسناد الطارئ" لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها والنهوض مجدداً مما سيمكنها من الاحتفاظ بعمالها وموظفيها، وتنفيذ خططها التوسعية وزيادة قدرتها الإنتاجية جنباً إلى جنب مع الوصول إلى التمويل اللازم لمصاريفها التشغيلية

أرباح الصناديق العربية والإسلامية: تم تخصيص 10% من أرباح الصناديق العربية والإسلامية (70-100 مليون دولار) لتمويل أولويات المشاريع الخاصة بفلسطين وفي قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والزراعة؛ واكبر هذه المشاريع تدار من قبل الصندوق العربي للتنمية حيث شملت 227 مشروعاً منها 206 مشاريع في القدس والضفة و21 مشروعاً في قطاع غزة، ويحظى قطاع غزة بالمكانة الأولى للاستفادة من التمويل العربي والإسلامي في مواضيع الإسكان والتحلية والبنية التحتية والقطاع الصحي، حيث تم توقف توفير محطة التحلية وكلفتها التقريبية حوالي 500 مليون دولار، بسبب جائحة كورونا، وسيتم الاستئناف قريباً.

قطاع التأمين:

بوالص التأمين في فلسطين: بلغت عدد بوالص التأمين الموقعة لدى شركات التأمين العشرة العاملة في السوق المحلية، خلال الشهور التسعة الأولى من العام الماضي؛ قرابة 269 ألف بوليصة، حيث تصدر قطاع المركبات قائمة أكثر البوالص الموقعة عند شركات التأمين العشرة، بـ 242.5 ألف بوليصة تأمين. جاءت البوالص الموقعة لمنتج تأمينات المسؤولية المدنية، بـ 6551 بوليصة، خلفه مباشرة بوالص التأمين لمنتج التأمينات العامة الأخرى بـ 5297 بوليصة؛ وبلغ عدد بوالص التأمين لمنتج تأمين العمال لدى الشركات العشرة في الشهور التسعة الأولى من العام 2020، حوالي 5207 بوالص. وبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العاملة في فلسطين، بلغت 231 مليون دولار في الشهور التسعة الأولى 2020.

تكلفة عملية توريد لقاح كورونا لفلسطين: تعاقدت وزارة الصحة مع 4 شركات لتوريد اللقاح ضد كورونا وستصل بالتوالي خلال الشهرين القادمين، حيث ستكلف هذه العملية 21 مليون دولار، ومن المتوقع أن يبدأ التطعيم بالطواقم الصحية ثم المرضى وكبار السن، حتى تلقيح نحو 70% من المجتمع.

2021

٢٠٢١

تقارير اقتصادية

العدد التاسع عشر

الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

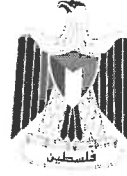
19





جدول المحتويات

2	الجهاز المصرفي :
4	الشركات :
5	مشاريع وتمويل:
7	قطاع التأمين :
8	انجازات الوزارة :



الجهاز المصرفي :

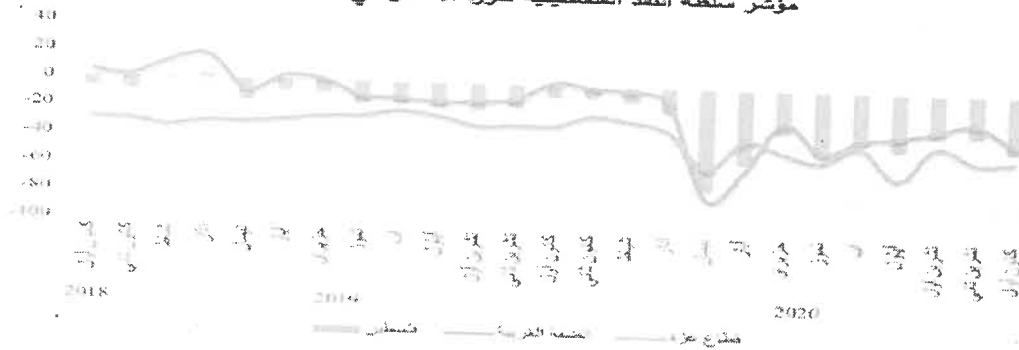
مؤشر دورة الأعمال¹ لشهر ديسمبر 2020:

تراجع مؤشر دورة الأعمال في كانون الأول الماضي، متأثراً خصوصاً بتراجعها في الضفة الغربية، رغم ثبات نسبي في قطاع غزة؛ حيث هبط المؤشر الكلي إلى نحو -39.4 نقطة قياساً لقراءة -29.4 نقطة في نوفمبر، كما أنه لا يزال دون مستوياته المسجلة قبل بداية جائحة كورونا، ودون المستوى المناظر من العام الماضي، والبالغ نحو -7.4 نقطة. فلم ينجح المؤشر في الحفاظ على وتيرة التحسن بالضفة المتحقق في الشهرين الماضيين، فعاد إلى الانزلاق من -21.4 نقطة في نوفمبر إلى حوالي -36 نقطة في شهر ديسمبر من العام 2020.

ويأتي هذا التراجع نتيجة التطور على خلفية انخفاض مؤشرات جميع الأنشطة الاقتصادية، باستثناء تحسن هامشي في مؤشر الزراعة (من -2.7 إلى -1.8 نقطة) وكان الانخفاض الأكبر في مؤشر التجارة في الضفة الغربية (من -9.4 إلى -17.4 نقطة)، تلاه بدرجة أقل مؤشر الصناعة (من -6.5 إلى -12.3 نقطة)، فيما كانت التراجعات أقل لدى مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من -0.2 إلى -0.9 نقطة)، والنقل والتخزين (من -0.9 إلى -1.6 نقطة)، والإنشاءات (من -1.7 إلى -1.9 نقطة)، والطاقة المتجددة (من 0.0 إلى 0.1 نقطة) أما في قطاع غزة، سجّلت مؤشرات الأنشطة الاقتصادية تحركات طفيفة في المجمل، سواء بالتحسن أو بالتراجع، أسفرت عن تغير محدود في المؤشر الكلي، مرتفعاً من قراءة -48.6 نقطة في نوفمبر إلى -47.5 نقطة في شهر ديسمبر من العام 2020.

وظالت الزيادات كلاً من مؤشرات: التجارة (من -39.7 إلى -38.6 نقطة)، والإنشاءات (من -2.0 إلى -1.0 نقطة)، والزراعة (من 1.0 إلى 2.0 نقطة)؛ في المقابل، كانت التراجعات من نصيب مؤشرات: الصناعة (من -6.0 إلى -7.5 نقطة)، والنقل والتخزين (من -1.4 إلى -1.9 نقطة)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (من -0.3 إلى -0.4 نقطة) وحافظ مؤشر الطاقة المتجددة على مستواه المتحقق في الشهر المنصرم والبالغ نحو -0.1 نقطة.

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2020)، مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، كانون أول 2020.

¹ "مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الموسع لدورة الأعمال": هو مؤشر شهري يُعنى برصد تذبذبات النشاط الاقتصادي الفلسطيني من حيث مستويات الإنتاج والمبيعات والتوظيف. وينتج المؤشر الكلي من مجموع المؤشرات القطاعية. وتبلغ القيمة القصوى للمؤشر الكلي موجب 100 نقطة، فيما تبلغ القيمة الدنيا له سالب 100 نقطة. وتشير القيمة الموجبة إلى أن الأوضاع الاقتصادية جيدة، في حين أن القيم السالبة تدل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة. أما اقتراب القيمة من الصفر، فهو يدل على أن الأوضاع على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب



أسعار صرف الدولار²:

بعد هبوط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الاسرائيلي إلى مستوى تاريخي في الأسابيع السابقة حيث بلغ 3.14 شيكل وهو السعر الأعلى الذي تبلغه العملة الاسرائيلية منذ شهر أغسطس من العام 1996، فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، إلى أعلى سعر منذ نحو اسبوعين حيث بلغ سعر الصرف 3.26 ويأتي هذا التحسن في أسعار الصرف لصالح الدولار، مع إعلان بنك إسرائيل المركزي عزمه شراء 30 مليار دولار من الأسواق المحلية خلال العام الجاري، لوقف هبوط الشيكل الحاد؛ ومع هذا الارتفاع في سعر صرف الشيكل، تضرر المواطنون الذين يتقاضون أجورهم بالعملة الأمريكية أو الأردنية في السوق الفلسطينية، ولديهم نفقات معظمها بعملة الشيكل.

الشيكات المرتجعة في فلسطين خلال 2020³:

بلغت إجمالي قيمة الشيكات المرتجعة في فلسطين ضمن القنوات الثلاث (المقاصة، داخل البنك وفروعه، والشيكات مع إسرائيل) 2.07 مليار دولار أمريكي. وشكلت نسبة الشيكات المرتجعة من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص (الصرف)، 11.6 % خلال العام الماضي، مقارنة مع 10 % خلال العام السابق له 2019. وخلال العام الماضي، بلغ إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للصرف في فلسطين، نحو 17.844 مليار دولار أمريكي.

وبلغ عدد أوراق الشيكات المرتجعة في السوق الفلسطينية من خلال القنوات الثلاث حو 1.431 مليون ورقة مرتجعة، بينما بلغ عدد الأوراق المقدمة للصرف عبر القنوات الثلاث 8.038 ملايين ورقة. وشكلت نسبة الشيكات المرتجعة من إجمالي الشيكات المقدمة للصرف، من حيث عدد الأوراق، نحو 17.8 % وبلغ متوسط قيمة الشيك المرتجع الواحد 1448 دولارا، بينما بلغ متوسط قيمة الشيك الواحد المقدم للصرف 2219 دولارا، خلال العام الماض؛ وتعتبر المدفوعات عبر الشيكات ثاني أبرز سيلة دفع في السوق الفلسطينية بعد الكاش.

قروض البنوك على الحكومة الفلسطينية⁴:

بلغت اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية المستحقة على الحكومة الفلسطينية لصالح البنوك العاملة في السوق المحلية، 2.17 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر الماضي؛ حيث ارتفعت القروض على أساس شهري من 2.038 مليار دولار بنهاية أكتوبر 2020. وعلى أساس سنوي، صعدت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك للحكومة بنسبة 56.1 % ارتفاعا من 1.393 مليار دولار حتى نهاية نوفمبر 2019.



يأتي ارتفاع القروض المصرفية الموجهة للحكومة، بسبب تعرض الأخيرة إلى أزمة نقص في وفرة السيولة المالية بسبب أزمة مقاصة مع الجانب الإسرائيلي، بدأت منذ يونيو حتى نهاية نوفمبر 2020، وتحولت البنوك إلى مصدر التمويل الأبرز للحكومة الفلسطينية خلال العام الماضي، بعد عدم وجود تجاوب عربي على تقديم قرض عربي مجمع للسلطة الفلسطينية. وبسبب أزمة شح وفرة السيولة، اضطرت الحكومة لصرف أنصاف رواتب لموظفيها العموميين المدنيين والعسكريين، منذ راتب مايو الماضي، حتى أكتوبر 2020؛ بحد أدنى 1750 شيكلا؛ وشكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة للحكومة الفلسطينية 21.75% من إجمالي القروض البالغة قرابة 10 مليارات دولار أمريكي. ولا تشمل هذه النسبة القروض الموجهة لموظفي القطاع العام لفلسطين.

الاحتياطيات الرسمية لدى سلطة النقد الفلسطينية⁵:

تتوزع الاحتياطيات لدى الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي عادة بين الذهب النقدي والنقد الأجنبي والسندات والاذونات إضافة إلى أي موجودات معترف بها دولياً تصنف كاحتياطي دولي فيما احتياطيات فلسطين فقط النقد الأجنبي والسندات؛ فقد بلغت حوالي 697 مليون دولار منها (587.4 مليون) احتياطي النقد الأجنبي و(109.7) مليون احتياطيات أخرى سندات. ويتكون الاحتياطي الأجنبي في فلسطين عبر استثمار أموال الاحتياطي الإلزامي (نسبة معينة من ودائع العملاء) التي تضعها المصارف التجارية في سلطة النقد. واحتياطي النقد الأجنبي يحوي فقط العملات القابلة للتحويل عالمياً كالดอลลาร์ واليورو فيما الشغل والدينار لا يدخلوا ضمن الاحتياطي لمحدودية التعامل بهما. وتعمل سلطة النقد على توظيف هذه الأموال إما داخلياً في حال احتاج السوق هذه الأموال أو خارجياً عبر استثمارها. وتكمن أهمية الاحتياطيات الرسمية في الدول للحفاظ على الاستقرار المالي عبر الحفاظ على قيمة العملية المحلية وتعزيز الثقة فيها إضافة إلى غايات معالجة خلل في ميزات المدفوعات وتعزيز موقف الدولة أمام الدول الأخرى في حال الاقتراض الخارجي.

الشركات:

الشركات في بورصة فلسطين خلال عام 2020⁶: تصدر سهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو القابضة)، الشركات الأكثر هبوطاً من حيث القيمة السوقية لسهمها خلال العام الماضي، من إجمالي الشركات المدرجة (46 شركة) حيث تراجعت قيمة السهم السوقية بنسبة 29.09% خلال العام الماضي إلى 78 سنتاً نزولاً من 1.10 دولار في مطلع



تعاملات 2020. وجاء سهم البنك الوطني في المرتبة الثانية؛ الذي تراجع بنسبة 20.53% إلى 1.51 دولاراً نزولاً من 1.90 دولاراً في المرتبة الثالثة: جاءت شركة مصانع الزيوت النباتية الذي تراجع سهمها بنسبة 19.61% إلى 10.45 دولاراً نزولاً من 13 دولاراً في بداية تعاملات العام الماضي .
في المرتبة الرابعة: جاءت شركة فلسطين للاستثمار الصناعي الذي تراجع سهمها بنسبة 19.07% مع ختام تعاملات العام الماضي إلى 1.74 دولاراً، نزولاً من 2.15 دولاراً خلال مطلع تعاملات 2020.
في المرتبة الخامسة، جاء بنك فلسطين الذي سجل تراجعاً في قيمة سهمه السوقية بنسبة 17.5% إلى 1.65 دولاراً، نزولاً من 2 دولاراً في مطلع تعاملات العام الماضي
في المرتبة السادسة، جاء سهم البنك الإسلامي الفلسطيني الذي تراجع بنسبة 14.13% إلى 1.58 دولاراً نزولاً من 1.84 دولاراً في مطلع تعاملات العام الماضي .
في المرتبة السابعة، جاء سهم واصل الذي تراجع بنسبة 13.52% إلى 32 سنتاً بنهاية جلسات 2020 نزولاً من 37 سنتاً في مطلع تعاملات العام الماضي .
في المرتبة الثامنة، جاء سهم موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (أوريدو)، الذي تراجع بنسبة 11.7% إلى 83 سنتاً نزولاً من 94 سنتاً في مطلع تعاملات 2020.

مشاريع وتمويل:

تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة⁷:
استأنفت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار بوزارة الاقتصاد الوطني بغزة استقبال طلبات تمويل المشاريع الصغيرة بنظام القرض الحسن؛ حيث تمول الهيئة المشاريع الزراعية والصناعية والخدماتية، كما يتم تمويل المشاريع بنظام القرض الحسن وبدون أي رسوم إدارية.
بحيث أن الحد الأقصى لقيمة تمويل المشروع 10 آلاف دولار، وتصل قيمة الحد الأقصى لتمويل المشاريع الصناعية ومشاريع الدجاج البياض والدفيناث الزراعية إلى 15 ألف دولار، و20 ألف دولار للمشاريع الريادية، وبفترة سداد 36 شهراً وتمتد في بعض المشاريع إلى 50 شهراً.
وقد وسعت الضمانات المالية، للعمل على زيادة أعداد المستفيدين من برنامج التمويل، وتم السماح بكفلاء من وكالة الغوث والقطاع الخاص وموظفي السلطة الفلسطينية.
يُشار إلى أن البرنامج الحكومي لتمويل المشاريع الصغيرة، انطلق في العام 2008 واستفاد منه أكثر من 1300 مستفيد، وأكثر من 1000 مشروع صغير.



برنامج إسناد الطارئ⁸ :

أعلن صندوق الاستثمار الفلسطيني² عن إطلاق المرحلة الثانية بحجم 10 مليون دولار من برنامج "إسناد" الطارئ لدعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بهدف تمكين هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة لمساعدتها على الاستمرار في عملها والنهوض مجدداً مما سيمنحها من الاحتفاظ بعمالها وموظفيها، وتنفيذ خططها التوسعية وزيادة قدرتها الإنتاجية جنباً إلى جنب مع الوصول إلى التمويل اللازم لمصاريفها التشغيلية حيث يبلغ الحجم التمويلي الإجمالي لبرنامج "إسناد" الذي أطلقه الصندوق ضمن استجابته الفورية لتبعات جائحة كورونا قبل حوالي خمسة أشهر 25 مليون دولار، وينقسم إلى مكونين حيث يشكل المكون الأول مرحلي إقراض؛ سجلت المرحلة الأولى والتي أعلن عنها بحجم 5 مليون دولار عدداً من النجاحات تمثلت بإقراض حوالي 185 مشروعاً خلال الخمسة أشهر الماضية بحجم 2.3 مليون دولار في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وتوزع على كافة المحافظات الفلسطينية بما فيها قطاع غزة والقدس. أما المرحلة الثانية من برنامج "إسناد" الطارئ فستشمل إضافةً إلى الشروط الميسرة المشابهة للمرحلة الأولى رفع سقف القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مما سيمنح هذه المنشآت من الوصول إلى السيولة اللازمة لإعادة النهوض مجدد والتوسع في نشاطاتها والانتقال من مرحلة الصمود إلى مرحلة التعافي.

ومن المتوقع أن يتم توفير أكثر من 1000 قرض للمنشآت والمشاريع الصغيرة من خلال هذه المرحلة التي يتم تنفيذها من خلال مؤسسات الإقراض المحلية وهي (المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"، وشركة "فيتاس" فلسطين للإقراض والخدمات المالية، وشركة "أكاد" للتمويل والتنمية، وشركة "ريف" للتمويل، وشركة "أصالة" للتنمية والإقراض.

أرباح الصناديق العربية والإسلامية⁹ :

بدا واضحاً عدم تأثير تمويل الصناديق العربية والإسلامية بجائحة كورونا حيث تغيرت الأولويات للتركيز على دعم القطاع الصحي ومخاطبة الصناديق العربية لتوفير المبالغ للاحتياجات الطارئة التي استجابت سريعاً بتخصيص 11 مليون لصالح تجهيزات مكافحة الجائحة الطارئة. حيث تم تخصيص 10% من أرباح الصناديق العربية والإسلامية (70-100 مليون دولار) لتمويل أولويات المشاريع الخاصة بفلسطين وفي قطاعات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والزراعة؛

² صندوق الاستثمار الفلسطيني: ينفذ مجموعة من البرامج في مجال دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يقوم على أساس تعزيز مؤسسات الإقراض الصغير والمتوسط العاملة في فلسطين، بهدف توسيع قاعدة المستفيدين منها، وزيادة عدد القروض المقدمة والوصول إلى مناطق أوسع وتغطية قطاعات اقتصادية أكثر، سواء من خلال الإقراض المباشر لهذه المؤسسات، أو برامج ضمان القروض لصالح غالبية مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين



واكبر هذه المشاريع تدار من قبل الصندوق العربي للتنمية حيث شملت 227 مشروعاً منها 206 مشاريع في القدس والضفة و21 مشروعاً في قطاع غزة، موزعة على 92 مشروعاً في التنمية الريفية و27 في الصحة و41 في التعليم و67 في الجمعيات والتمكين الاقتصادي؛ وتركز هذه المشاريع على قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والزراعة وتعزيز قدراتها، بالإضافة لتعاملها مع كورونا بتوفير موارد مالية لمساعدة وانعاش الاقتصاد من خلال سلسلة تدخلات للتعافي اثناء وما بعد الجائحة.

ويحظى قطاع غزة بالمكانة الأولى للاستفادة من التمويل العربي والإسلامي في مواضيع الاسكان والتحتية والبنية التحتية والقطاع الصحي، حيث تم توقف توفير محطة التحلية وكلفتها التقريبية حوالي 500 مليون دولار، بسبب جائحة كورونا، وسيتم الاستئناف قريباً.

قطاع التأمين :

بوالص التأمين في فلسطين¹⁰ :

بلغت عدد بوالص التأمين³ الموقعة لدى شركات التأمين العشرة العاملة في السوق المحلية، خلال الشهور التسعة الأولى من العام الماضي؛ قرابة 269 ألف بوليصة. وتنقسم البوالص حسب المنتجات التأمينية إلى "المركبات، العمال، الصحي، المسؤولية المدنية، التأمينات العامة الأخرى، الحريق، البحري، الهندسي، الحياة".

حيث تصدر قطاع المركبات قائمة أكثر البوالص الموقعة عند شركات التأمين العشرة، بـ 242.5 ألف بوليصة تأمين. جاءت البوالص الموقعة لمنتج تأمينات المسؤولية المدنية، بـ 6551 بوليصة، خلفه مباشرة بوالص التأمين لمنتج التأمينات العامة الأخرى بـ 5297 بوليصة؛ وبلغ عدد بوالص التأمين لمنتج تأمين العمال لدى الشركات العشرة في الشهور التسعة الأولى من العام 2020، حوالي 5207 بوالص. وبشأن المنتجات الأخرى، بلغ عدد بوالص التأمين لمنتج تأمين الحرائق، 4037 بوليصة، والتأمين الهندسي 3152 بوليصة، وبوالص تأمين الحياة 1127، و 1056 بوليصة موقعة لمنتج التأمين البحري. عدد بوالص التأمين الموقعة ما بين الشركات العشرة العاملة في السوق المحلية والمؤسسات، حوالي 57.7 ألف بوليصة، بينما الموقعة مع الأفراد 211.7 ألف بوليصة وبلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العاملة في فلسطين، بلغت 231 مليون دولار في الشهور التسعة الأولى 2020.

³ تعرف بوليصة التأمين على أنها وثيقة توضح تفاصيل اتفاقية بين الفرد أو المؤسسة مع شركة التأمين



تكلفة عملية توريد لقاح كورونا لفلسطين¹¹:

مع ازدياد تفشي فايروس كورونا وما تبعه من تعطل في شتى مناحي الحياة لاسيما الاقتصادية منها والتي أثرت على شريحة واسعة من المجتمع فقد تعاقدت وزارة الصحة مع 4 شركات لتوريد اللقاح ضد كورونا وستصل بالتوالي خلال الشهرين القادمين، حيث ستكلف هذه العملية 21 مليون دولار، ومن المتوقع أن يبدأ التطعيم بالطواقم الصحية ثم المرضى وكبار السن، حتى تلقيح نحو 70% من المجتمع.

إنجازات الوزارة¹²:

- نظمت مديرية المعادن الثمينة 33 زيارات على محال بيع الذهب والمجوهرات في المحافظات المختلفة.
- نظمت طواقم حماية المستهلك 553 زيارة تفتيشية على المحال التجارية والأسواق.
- تنفيذ 60 جولة ميدانية لمنشآت تجارية.
- نظمت دائرة التنمية الاقتصادية بالإدارة العامة للصناعة بزيارة لشركات توريد قطع وأدوات خاصة بفرش الغاز وإجراء الفحص اللازم لعملية التصنيع الخاصة بفرش الغاز واسطوانات الغاز.
- شارك قسم الصناعات المعدنية والحرفية بالإدارة العامة للصناعة بالفحص الفني لخزانات الوقود التي تم انتاجها حديثاً ومطابقتها مع المواصفات الفلسطينية.
- استأنفت الهيئة العامة للاستثمار استقبال طلبات تمويل المشاريع الصغيرة.

¹ سلطة النقد الفلسطينية

² موقع الاقتصادي

³ موقع الاقتصادي

⁴ موقع الاقتصادي

⁵ جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

⁶ موقع الاقتصادي

⁷ وكالة صفا الاخبارية

⁸ وكالة سما الاخبارية

⁹ سمارت اندكس Smart index

¹⁰ موقع الاقتصادي

¹¹ موقع الاقتصادي

¹² وزارة الاقتصاد الوطني